S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/21986
7 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY
DEC 10 1990
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
لكولومبيا لدى الامم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يشرفني أن أُرفق بهذه الرسالة ورقة عمل عنوانها "إطار للسلم - الحالة بين العراق والكويت" ، وهي بمثابة متابعة لرسالتنا السابقة (انظر المرفق الاول) . وتعرض ورقة العمل هذه ، بصورة محددة ، الآراء الواردة في ورقة العمل السابقة المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (المرفق الثاني) وتوفر الورقة إطارا يمكن أن يستفيد منه أعضاء مجلس الامن في الدعوة لحل سلمي لأزمة الخليج ، مع مراعاة القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وقد ذكر الامين العام في جلسة مجلس الامن المعقودة يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ "ان الحالة تتطلب بذل جهود دبلوماسية بعزم متجدد بغية وضع الازمة الحالية على الطريق الذي يفضي إلى نتيجة سلمية" (انظر S/PV.2963) .

وإننا لنرى أنه لا طريق لخدمة قضية السلم أفضل من طريق العمل الجماعي الهادف إلى تفادي اندلاع الحرب .

إن الافكار الواردة في ورقة العمل هذه ليست بالجديدة فهي تراعي العناصر الاساسية التي من شأنها أن تشكل مجموعة مقبولة لدى الكويت والعراق فضلا عن قبول المجتمع الدولي لها . ولا تنتقض هذه الافكار بمجموعها من أي قرار من القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن . فهي تستند إلى امتثال العراق للقرارات ذات الصلة بما يؤدي إلى إعطاء دور للامم المتحدة ، وإلى رفع العقوبات وانسحاب القوات الاجنبية من المنطقة ، والمفاوضات بين العراق والكويت ودور التحكيم ، واحتمالات التوصل إلى ترتيبات أمنية للمستقبل في المنطقة . كما يُقدر أن النجاح في حل المسائل المذكورة أعلاه سيؤدي الي قيام المجلس بالنظر بنشاط في المنازعات الاوسع في المنطقة .

90-34237 ١٥٣٢ث

وإننا على اطلاع على التطورات الاخيرة المتعلقة بإمكانية عقد اجتماع بين العراق والولايات المتحدة ، ونحن نؤيد هذه القرارات . كما أننا نعتقد أن من شأن الجهود التي نبذلها على أساس ورقة العمل هذه ، أن تسهم بقدر ما في تعزيز امكانات السلم وتخفيف خطر الحرب .

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتوزيع هذه الرسالة وورقة العمل ، وكذلك الرسالة وورقة العمل المؤرختين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، باعتبارها وثيقة لمجلس الامن ، وذلك لينظر فيها الاعضاء الاخرون . وإننا نعتزم طلب آراء جميع أعضاء المجلس حول ورقة العمل هذه لكي نكون في موقع يمكننا من تحديد ما ينبغي اتخاذه من خطوات تالية .

(توقيع) إنريكي بينالوسا
السفير
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الامم المتحدة

المرفق الاول

٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠

ورقة عمل

إطار للسلم - الحالة بين العراق والكويت

بناء على تصديق رسمي من الامين العام على أن العراق قد وافق على الامتثال بالكامل لقرارات مجلس ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) فإن المجلس :

المرحلة الاولى - أثناء الانسحاب العراقي من الكويت

(أ) يقرر إرسال قوة لصيانة السلم تابعة للامم المتحدة للمحافظة على السلم في الكويت خلال انسحاب القوات العراقية وأثناء إعادة إقامة حكومة الكويت وإعادة السلطة الفعالة إليه ؛

(ب) يعهد للامين العام بمهمة تنظيم قوة الامم المتحدة لصيانة السلم وفقا للفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، وتقديم مقترحات محددة ليوافق عليها مجلس الامن ؛

(ج) يقدم التوكيد بانه لن يحدث أي تدخل أجنبي ضد الكويت و/أو العراق ، ويقرر في هذا الصدد وضع بعثتي مراقبة تابعتين للامم المتحدة ، تتضمنان عنصرا عسكريا ، وذلك في البلدين ، عند موافقة الكويت والعراق ، أو في أي من البلدين عند موافقته على ذلك .

المرحلة الثانية - بعد انتهاء الانسحاب العراقي من الكويت

(أ) يقرر أن تقوم قوة الامم المتحدة لصيانة السلم بالتحقق من إنتهاء انسحاب جميع القوات المسلحة العراقية من الكويت ؛

(ب) يقرر رفع جميع العقوبات التي فرضت على العراق بموجب قرارات المجلس السابقة ، على أن ينفذ ذلك فورا ؛

(ج) يقرر أن تنسحب القوات الاجنبية من المنطقة على الفور ؛

(د) يطلب إلى الأمين العام أن يقوم في سياق الفقرة (ج) أعلاه باتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع بعثتي الأمم المتحدة للمراقبة ، حيثما يلزم ؛

(هـ) يعهد للأمين العام بممارسة مساعيه الحميدة ، بمساعدة بلدان المنطقة ، لوضع الأساس لتسوية الخلافات بين الكويت والعراق ، إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو أي إجراءات قانونية أخرى يوافق عليها الطرفان ؛

(و) يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع الكويت والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة بتيسير إعداد تدابير تنفذ تحت إشراف الأمم المتحدة وبتيسير اعتمادها العاجل ، لتعزيز أمن هذه الدول واستقرارها من خلال ترتيبات إقليمية ودولية عاجلة تشمل فيما تشمله تقديم ضمانات متبادلة بعدم الاعتداء أو/و عدم التدخل ، وتخفيض الأسلحة والقوات المسلحة ؛

(ز) يقرر أن تحال جميع المطالبات المالية بين الطرفين ، التي لم تخضع لتسويتها بصورة عادلة عن طريق المفاوضات بينهما ، إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أي إجراءات قانونية أخرى يوافق عليها الطرفان .

المرفق الثاني

رسالـــة مؤرخة في ١٦ تشريـــن الثاني/نوفمبـــر
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لكولومبيا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم ، باسم بعثات كولومبيا وكوبا وماليزيا واليمن ، ورقة عمل تلقي الضوء على الاتجاه العام والأفكار الأساسية في الإطار/المبادرة فيما يتصـــل بالبند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" .

والمشاورات بشأن الإطار/المبادرة مستمرة وسيكون الشكل النهائي لهذه الوثيقة متاحا لأعضاء المجلس لدى الانتهاء من هذه العملية .

إنريكي بينالوسا
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الامم المتحدة

ضميمة

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

ورقة عمل

إطار/مبادرة فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت

إبقاء أهدافنا واضحة :

١ - هناك اتفاق على ما يلي :

(أ) وجوب انسحاب العراق من الكويت سلميا ودون قيد أو شرط .

(ب) إعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية وحكومة الكويت الشرعية .

(ج) وجوب الإفراج عن جميع الرعايا الأجانب .

(د) عدم السماح لأي بلد بالاستفادة من العدوان ، وهو عمل يستتبع الرد والتعويض بموجب القانون الدولي .

٢ - هذه الأهداف مجسدة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

٣ - إن أي أهداف أخرى هي أهداف مشكوك في شرعيتها بموجب القانون الدولي وتخرج عن إطار قرارات مجلس الأمن الحالية ، ويمكن أن تؤدي إلى إحداث صدع في توافق الآراء الدولي .

إطار السلم - أفضل الطرق لزيادة فعالية الجزاءات المفروضة والتهديد باستعمال القوة

١ - إن احتمال التوصل إلى حل سلمي يتزايد ما دمنا نجعل الانسحاب أفضل بالنسبة إلى صدام حسين ، ولكن دون استرضائه/مكافأته ودون أن يكون ذلك على حساب أهدافنا الأساسية .

٣ - يقوم المجتمع الدولي بطرد القوات المسلحة العراقية بالقوة أو يقرر صدام حسين الانسحاب . وفي الحالة الاولى ، نحقق أهدافنا عن طريق الاستعمال الفعلي للقوة ؛ وفي الحالة الثانية ، عن طريق التأثير . وهما خياران لا ثالث لهما .

٣ - ما لم تُستخدم القوات الموجودة الآن في المملكة العربية السعودية لطرد القوات العراقية من الكويت وإلى أن يتم ذلك فإن الهدف منها هو حمل العراق على الانسحاب . وبالمثل ، فإن المقصود من الجزاءات هو حمل المستهدف على اتخاذ قرار .

٤ - إذا أردنا أن يقرر صدام حسين الانسحاب ، يجب أن تبدو نتائج الانسحاب ، على الاقل ، أفضل من نتائج البقاء بالنسبة له .

٥ - تتوقف فعالية أي استراتيجية للتأثير على الفرق بين النتائج التي يمكن أن يتوقعها العراق بصورة معقولة إذا انسحب مقابل نتائج رفضه .

٦ - وتعالج الجزاءات والتهديدات العسكرية جانبا واحدا من المعادلة هي : ماذا يحدث للعراق إذا رفض الامتثال لقرارات مجلس الامن . وهي تتجاهل الجانب الثاني من المعادلة وهو : النتائج الايجابية التي يمكن أن يتوقعها العراق بصورة معقولة من الانسحاب تلافيا الحرب وسعيا الى رفع الجزاءات .

٧ - إن عدم توضيح مجلس الامن لما للانسحاب من نتائج ايجابية يقلل من احتمال أن تؤدي الجزاءات والخيار العسكري إلى انسحاب طوعي .

<u>ايضاحات - متممة للجزاءات والضغط العسكري</u>

١ - في حالة انسحاب العراق من الكويت ، غدا ، بمقتضى أحكام قرارات مجلس الامن المتخذة حتى تاريخه ، فمن الواضح أن يتم ما يلي :

(أ) تتوقف عندئذ الجزاءات الاقتصادية ؛

(ب) يزول خطر الهجوم العسكري ؛

(ج) تحل المطالبات المقدمة ضد العراق من خلال آلية مقبولة وفقا للقانون الدولي ، مثل التحكيم من جانب محكمة العدل الدولية ؛

(د) يعالج النزاع بين العراق والكويت عن طريق المفاوضات ؛

(هـ) تسحب القوات الأجنبية المحشودة في المنطقة ؛

(و) يمكن أن يوفر انسحاب العراق فرصا جديدة للتوصل الى حل للنزاع الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط .

٢ - يمكن أن نوضح للعراق أن بعض الخطوات الواردة أعلاه ، أو كلها ، ستتبع انسحابه والإفراج عن جميع الرهائن . ولن تكون هذه الايضاحات على حساب أهدافنا الاساسية بل ستزيد احتمال الانسحاب بدرجة ملحوظة .

٣ - لا يعتبر هذا النهج بديلا عن الجزاءات وتدابير الإنفاذ ، بل مكملا لها ؛ فهو يحسّن احتمالات التوصل الى حل دبلوماسي بإبراز وتوضيح الفرق بين الامتثال وعدم الامتثال .

٤ - تدعو الفقرة ٣ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، إلى البدء فورا في مفاوضات مكثفة بين العراق والكويت ؛ وتطلب الفقرة ١٢ من القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) إلى الامين العام اتاحة مساعيه الحميدة لبذل الجهود الدبلوماسية . ويمكن أن يعزز مجلس الأمن تلك الاحكام باقتراح أساليب لإجراء مفاوضات لاحقة للانسحاب .

٥ - لا تجرى مفاوضات موضوعية إلا بعد الامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة . وتقتصر الاتصالات الدبلوماسية قبل الانسحاب على توضيح إطار المفاوضات الموضوعية .

<u>الحرب أبهظ تكلفة من الجزاءات</u>

١ - إن سياسة الجزاءات الراهنة تحرم العراق من الحصول على فوائد من غزوه ، وتعاقبه عن طريق ضياع ايرادات نفطية عليه تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون دولار يوميا .

٢ - ومع أن تكلفة استمرار الجزاءات وإبقاء القوات مرتفعة ، فإن تكاليف الحرب ستكون أعلى بدرجة كبيرة ، مع حدوث نتائج لا يمكن التنبؤ بها .

بعض الاعتراضات والشواغل المتعلقة بإطار/مبادرة السلم وتشمل :

١ - خطأ التوقيت ذلك أن العراق لم يظهر أي بوادر مرونة .

٢ - خطأ الفكرة المراد ايصالها يمكن تفسيرها على أن هناك انقسامات داخل المجلس وأنه تحوَّل عن مساره الحالي واضمحلال عزمه على مجابهة العراق .

٣ - الاسترضاء انه بمثابة استرضاء لصدام حسين .

بعض الإجابات على الشواغل

١ - التوقيت إن التوقيت مناسب تماما لتقديم إطار/مبادرة سلم ، نظرا لتزايد القلق والمناقشات فيما يتعلق بخيار الحرب .

٢ - إن إعطاء الجزاءات فرصة لإحداث مفعولها لا يعني إيلام بالعراق لحمله على الامتثال فحسب بل انه عملية تسمح أيضا بفتح باب دبلوماسي مع تشجيع العراق على المرور منه .

٣ - إن القصد من إطار/مبادرة السلم هو إتاحة فرصة للسلم وعدم الاندفاع في اتجاه خيار الحرب .

٤ - لا ينطوي معنى المبادرة على رد فعل بل على عمل ايجابي ، ولذلك لا ينبغي أن ننتظر رد فعل من صدام حسين قبل الاخذ بهذا الإطار السلمي/المبادرة السلمية .

٥ - الفكرة المراد ايصالها

إن المعنى المراد ايصاله إلى صدام حسين واضح من حيث أنه محاولة جادة للسعي إلى تحقيق الامتثال لقرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) .

على خلاف المخاوف المتعلقة بوجود تحول وفُرقة داخل المجلس ، فهي رسالة تسعى إلى تحقيق الامتثال لقرارات مجلس الامن الحالية ، التي تتمتع بتأييد إجماعي من المجلس بل من أعضاء الامم المتحدة جميعا ، وتحظى بالثقل المعنوي اللازم الذي ينبغي أن ينتبه اليه صدام حسين .

٦ - الاسترضاء هذه ليست محاولة للاسترضاء بل إطار واقعي للسعي إلى تحقيق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) بالوسائل السلمية ، فإذا لم يتحقق ذلك ، فلا بد له من مواجهة تدابير تنفيذية أخرى في إطار الفصل السابع من الميثاق .

٧ - ينبغي أن تبقى الجزاءات سارية ما لم يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى أن تمتثل لها .

<u>إن توضيح نتائج الانسحاب على النحو الوارد في إطار السلم لا يضر بمصالحنا الحيوية</u>

١ - حتى في حالة انسحاب العراق من الكويت غدا ، يلزم اتخاذ إجراءات لاحقة للانسحاب . إننا لا نخسر شيئا بتحديد هذه الشروط الآن . بل نستفيد ، لأننا ، حاليا ، في وضع يسمح لنا بالإنفراد بوضع تلك الشروط ، ومتى انسحب العراق ، سيكون في وضع يسمح له بالتفاوض عليها .

٢ - لسنا بحاجة إلى تغيير السياسة الراهنة المتمثلة في فرض الجزاءات والتهديد باستعمال القوة . ولذلك ، فليس هناك خطر يُذكر من تفسير العراق لهذه الشروط على أنها بوادر ضعف .

<u>إن الحديث عن خيار الحرب يقوي زخمه الخاص به مما يزيد من خطر الحرب</u>

١ - في ضوء الفجوة الثقافية الموجودة وغياب الاتصال المباشر وجها لوجه ، بين الأطراف الرئيسية والمناخ العام المتسم بالشك ، هناك احتمال كبير أن تقابل أية "بوادر مرونة" من جانب العراق بالإهمال ، أو الارتياب في صدقها ، أو إساءة تفسيرها على نحو آخر .

٢ - وفي ضوء النتائج السلبية الساحقة المعلقة الآن بالانسحاب ، لا ينتظر أن يبدي العراق بوادر مرونة تتسم بالقوة والوضوح الكافيين لفهمها ، إلى أن تصبح الحرب وشيكة ، وعندئذ يكون وقف زخم الاندفاع نحو الحرب قد أصبح متأخرا أكثر مما ينبغي .

<u>كيف نزيد فعالية الجزاءات</u>

١ - إبقاء الجزاءات سارية .

٢ - الاستمرار في مطالبة العراق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

٣ - بقاء الأمم المتحدة مصرة على عدم استفادة العراق من عدوانه ، مع تغيير النتائج المترتبة على انسحاب العراق من المخاوف القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن الحالية إلى إطار سلم يُنص عليه في قرار لمجلس الأمن سيجري اقتراحه .

الخلاصة - أن إطار/مبادرة السلم أفضل منهاج عمل

١ - ليس إطار/مبادرة السلم مخالفا لقرارات مجلس الأمن ، لكنه يعرض بتحديد أكبر ما يمكن أن يتوقعه العراق بعد الانسحاب ويزيد فرص اقناع العراق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) .

٢ - إن "انتظار" ظهور "علامة" أو الانتظار "إلى أن يصبح الوقت مناسبا" مع استمرار الكلام عن خيار الحرب يزيد من خطر اندلاع الحرب .

٣ - في هذه الظروف ، تعتبر متابعة إطار/مبادرة السلم ضرورية في الوقت الحاضر لمنح فرصة للسلام بدلا من الاندفاع إلى الاخذ بخيار الحرب .

- - - - -